

المملكة المغربية



رئيس الحكومة

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة

(المادة 100 من الدستور)

مجلس المستشارين

الثلاثاء 14 ربيع الأول 1441 (12 نونبر 2019)

جواب رئيس الحكومة

الدكتور سعد الدين العثماني

السؤال المحوري الثاني

"السياسة الحكومية المرتبطة بالمسنين والأشخاص في وضعية إعاقة"

3	مقدمة
5	أولاً- السياسة الحكومية المرتبطة بالأشخاص المسنين
5	I. إطلاق ورش السياسة العمومية المندمجة للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين
6	II. تعزيز الرعاية الصحية للمسنين
7	III. تعزيز التضامن بين الأجيال وتدعيم الرعاية الأسرية للمسنين
8	IV. تفعيل برنامج تأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية المستقبلية للأشخاص المسنين
8	V. تنزيل القانون 65.15 المتعلق بشروط فتح مؤسسات الرعاية الاجتماعية
9	VI. الدعم المالي والمؤسساتي والنهوض بمبادرات جمعيات المجتمع المدني
9	VII. تطوير المعرفة من خلال المرصد الوطني للأشخاص المسنين
9	ثانياً- السياسة الحكومية المرتبطة بالأشخاص في وضعية إعاقة
10	I. السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة
11	II. تنزيل القانون الإطار المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها
11	III. إرساء نظام للدعم الاجتماعي
12	IV. تعزيز برامج التكفل الاجتماعي والخدمات الموجهة لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة
12	1. البرامج المدرجة في صندوق دعم التماسك الاجتماعي
13	2. تجويد خدمات التكفل الاجتماعي
14	3. دعم تربية وتعليم الأشخاص في وضعية إعاقة
15	4. الاهتمام بصحة الأشخاص في وضعية إعاقة
16	5. دعم تشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة
17	6. مواصلة تفعيل برنامج تعزيز الولوجيات
17	7. البرنامج الوطني لتأهيل مهنيي التكفل بالأشخاص ذوي إعاقة التوحد "رفيق"
18	8. دعم المشاركة في الأنشطة الثقافية والترفيهية والرياضية
18	V. إرساء نظام لتقييم الإعاقة
19	VI. تعزيز المعرفة من خلال المركز الوطني للرصد والدراسات والتوثيق في مجال الإعاقة
20	خاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم،
الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين؛

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

مقدمة

أود في البداية أن أشكر السيدات والسادة المستشارين المحترمين على تفضلهم بطرح هذه الأسئلة الهامة في موضوع "السياسة الحكومية المرتبطة بالمسنين والأشخاص في وضعية إعاقة". وهي أسئلة من الأهمية بمكان لارتباطها بوضعية شريحتين هامتين من أبناء هذا الوطن اللتين تحتاجان إلى رعاية واهتمام مستمرين اعتبارا لاحتياجاتهما الخاصة.

فبالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها المغرب في السنوات الأخيرة في مجال النهوض بوضعية المسنين والأشخاص في وضعية إعاقة، فإننا مطالبون بمواصلة الجهود لتحقيق أفضل النتائج في هذا المجال عبر نهج مقاربات جديدة وتبني سياسات عمومية مندمجة لتطوير وتحسين منظومة الحماية الاجتماعية سعيا للتقائية وتكامل مختلف مكونات هذه المنظومة وضمان استفادة هذه الفئة من المواطنين والمواطنات من الخدمات التي تحتاجها.

وهو ما تنكب الحكومة على تنزيله حاليا من خلال ورش الإصلاح الشامل لمنظومة الحماية الاجتماعية، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، وذلك بهدف جعل هذه المنظومة أكثر انسجاما واندماجا والتقائية، وبالتالي أكثر فعالية ونجاعة، وتحقيق استهداف دقيق للمستحقين لبرامج الحماية الاجتماعية من مختلف الفئات.

وفي هذا الإطار، فإن الحكومة بصدد وضع اللامسات الأخيرة على مشروع القانون رقم 72.18 يتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات، في أفق إحالته قريبا على مؤسستكم التشريعية الموقرة قصد المصادقة.

وبالموازاة مع ذلك، تعمل الحكومة على تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية من خلال تعميم التغطية تدريجيا لتشمل كل المخاطر الاجتماعية وكل الفئات الهشة ومن بينها الأشخاص المسنين والأشخاص في وضعية إعاقة.

وللتذكير، فقد تضمن البرنامج الحكومي جملة من التدابير لفائدة الأشخاص المسنين والأشخاص في وضعية إعاقة، حيث نص على ما يلي:

✓ بالنسبة للأشخاص المسنين:

- وضع سياسة وطنية للأشخاص المسنين واعتماد إطار تنظيمي لتدخل الدولة والمجتمع المدني لضمان كرامتهم وحقوقهم، وتفعيل المرصد الوطني للأشخاص المسنين؛
- تطوير أساليب بديلة عن التكفل المؤسسي بالأشخاص المسنين؛
- تعزيز التكوين والتدريب في مهن الشيخوخة.

✓ وبالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة:

- تفعيل حصة 7 % من مناصب الشغل لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة؛
- البدء في تفعيل مقتضيات القانون الإطار المتعلقة بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، لا سيما وضع نظام للدعم الاجتماعي والتشجيع والمساندة لفائدتهم؛
- وضع مخطط عمل وطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة؛
- ملاءمة الإطار الوطني مع مقتضيات الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة؛
- وضع إطار تنظيمي إلزامي من أجل تعزيز مختلف بدائل الإدماج المدرسي للأطفال المعاقين؛
- مراعاة الولوجيات عند أي تصميم جديد أو بناء عمومي قائم؛
- تنظيم وتقنين المراكز المتخصصة في الإعاقة؛
- النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وذلك بإقرار برامج تربوية ودينية وإعلامية وتواصلية لتغيير التمثيلات الاجتماعية السلبية المنتشرة عن الإعاقة؛
- دمج بُعد الإعاقة في المخططات الوطنية والبرامج الترابية للتنمية وإدراجه في الميزانيات القطاعية؛
- تأهيل وتكوين الموارد البشرية في مجالات النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

وجوابا على أسئلتكم، سأتطرق على التوالي للسياسة الحكومية المرتبطة بالأشخاص المسنين (أولا)، قبل التطرق للسياسة الحكومية المرتبطة بالأشخاص في وضعية إعاقة (ثانيا).

أولا- السياسة الحكومية المرتبطة بالأشخاص المسنين

يفرض موضوع النهوض بأوضاع الأشخاص المسنين نفسه بحددة بالمغرب في السنوات الأخيرة، بفعل التحولات السوسيو-ديمغرافية للمجتمع، التي تتميز بانخفاض ملحوظ في نسبة الخصوبة وتسارع في شيخوخة السكان. فقد سُجِّل ارتفاع سريع في عدد الأشخاص المسنين البالغين من العمر 60 سنة فما فوق، وفقا للإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، حيث انتقل عددهم من 2.376 مليون سنة 2004 إلى 3.206 مليون سنة 2014، أي بزيادة 35 % في فترة لا تتجاوز عشر سنوات.

وتعمل الحكومة على النهوض بأوضاع الأشخاص المسنين، من خلال جملة من الأوراش:

1. إطلاق ورش السياسة العمومية المندمجة للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين

فتفعيلا للفصل 34 من الدستور، وفي إطار تنزيل المحور الرابع من البرنامج الحكومي، أطلقت الحكومة ورش إعداد السياسة العمومية المندمجة للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين كإطار لتنسيق مختلف المبادرات والبرامج في هذا المجال.

وفي هذا الإطار، تم تنظيم ورشة عمل وطنية في موضوع "نحو إطار استراتيجي وطني للنهوض بحقوق الأشخاص المسنين بالمغرب" بهدف رصد الأولويات الكبرى انطلاقا من التشخيص الوطني وأخذا بعين الاعتبار الالتزامات الدولية في المجال، ورصد التجارب الدولية والممارسات الفضلى في مجال حماية الأشخاص المسنين.

كما تم تنظيم لقاءات تشاورية مع مختلف الفاعلين، من القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية والخبراء والباحثين والجمعيات المسيرة لمراكز الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين والجمعيات العاملة في مجال حماية الأشخاص المسنين، كان آخرها يوم الثلاثاء 16 يوليوز 2019، والذي خصص لعرض مضامين الصيغة الأولية للسياسة العمومية المندمجة للأشخاص المسنين لإغنائها وتدقيق محاورها وتدبيرها.

ويتضمن مشروع السياسة العمومية للأشخاص المسنين 16 هدفا استراتيجيا و117 تدبيرا، وفق المحاور الخمسة التالية:

1. محور الرعاية الصحية؛
 2. محور الحماية الاجتماعية؛
 3. محور توفير بيئة داعمة للأشخاص المسنين؛
 4. محور تعزيز المشاركة الاجتماعية والثقافية؛
 5. محور تطوير المعرفة والنهوض بالمجال التشريعي في مجال الأشخاص المسنين.
- ومن أجل إغناء مشروع السياسة العمومية المندمجة للنهوض بأوضاع الاشخاص المسنين، سيتم تنظيم ورشات جهوية مع الفاعلين وجمعيات المجتمع المدني لتقاسم مضامينها في أفق إعداد النسخة النهائية لهذه السياسة وعرضها على المجلس الحكومي.

ا. تعزيز الرعاية الصحية للمسنين

- تعمل الحكومة على تعزيز الرعاية الصحية للمسنين من خلال البرنامج الوطني للشيخوخة، الذي يهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف في مجال تعزيز الوقاية والكشف المبكر للأمراض المزمنة والولوج إلى العلاجات والمتابعة، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:
- التكفل بالأشخاص المسنين في مرافق الرعاية الصحية الأساسية وعلى صعيد المستشفيات الجامعية والجهوية والإقليمية؛
 - وضع قواعد ومعايير إحداث وحدات خاصة بطب الشيخوخة للإقامة القصيرة الأمد؛
 - إنشاء وحدات طب الشيخوخة بكل من المستشفى الجهوي الإدريسي، بالقنيطرة ومستشفى ابن البيطار بفاس؛
 - إحداث وحدة للطب النفسي والعقلي لفائدة الأشخاص المسنين بالمستشفى الجامعي للأمراض العقلية بمدينة سلا؛
 - استفادة الأشخاص المسنين من سلة الخدمات الصحية، ضمن نظام المساعدة الطبية «RAME» بالمؤسسات الصحية الأولية والاستشفائية العمومية؛
 - تخصيص غلاف مالي سنوي، ضمن ميزانية وزارة الصحة، من أجل اقتناء النظارات وآليات السمع لفائدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بمن فيهم المسنين؛
 - اقتناء أدوية بما فيها الأدوية الخاصة بعلاج الأمراض النفسية والعقلية.

ويتم العمل حاليا على تنفيذ مخطط عمل وطني حول الصحة والشيخوخة للمرحلة 2018 - 2030، وفق منهجية تشاركية تنبني على مقارنة الحق في الصحة وترتكز على حاجيات الأشخاص المسنين، انسجاما مع الأهداف المسطرة بالمخطط العالمي من أجل تشيخ سليم.

ويتمحور الهدف العام للمخطط المذكور حول تحسين القدرات الوظيفية للمسنين، عبر ضمان حصولهم على الخدمات الصحية تستجيب لاحتياجاتهم الضرورية، مبنية على سياسة القرب والجودة وذلك من خلال:

- تطوير والحفاظ على القدرات الوظيفية للمسنين عموما؛
- تمكين المسنين الذين يعانون من العجز أو القصور الوظيفي من خدمات صحية تستجيب لاحتياجاتهم الضرورية؛
- تعزيز استقلالية كبار السن؛
- محاربة الوصم والتمييز على أساس السن، عبر استيعاب مفهوم التشيخ؛
- تقييم فعالية وكفاءة وأثر الإجراءات المعتمدة من أجل تشيخ صحي.

III. تعزيز التضامن بين الأجيال وتدعيم الرعاية الأسرية للمسنين

في هذا الإطار، يتم الحرص على ترسيخ قيم التضامن والتكافل بين جميع فئات المجتمع، وإعادة الاعتبار لهم والحفاظ على كرامتهم، من خلال الحملة الوطنية للأشخاص المسنين، التي تم الحرص على تنظيمها سنويا منذ سنة 2013 احتفاء باليوم العالمي للأشخاص المسنين الذي يصادف فاتح أكتوبر من كل سنة.

وتستهدف هذه الحملة الوطنية تعبئة مختلف الفاعلين، من القطاعات الحكومية وجمعيات المجتمع المدني والخبراء والباحثين والإعلاميين والأشخاص المسنين أنفسهم، للانخراط في حماية هذه الفئة، وفتح نقاش مجتمعي يمهد لتوفير شروط الرعاية الشاملة والمندمجة لكبار السن وترسيخ ثقافة التكافل والتضامن بين الأجيال.

وتتضمن فعاليات هذه الحملة الوطنية للأشخاص المسنين تنظيم لقاءات جهوية ومحلية بمختلف جهات المملكة، بشراكة مع التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية وجمعيات المجتمع المدني، حيث تم مثلا خلال الحملة الوطنية الخامسة، التي انطلقت في فاتح أكتوبر من هذه السنة، تنظيم:

- 258 ندوة ومائدة مستديرة وورشات ولقاءات تواصلية تحسيسية؛
- 50 زيارة ميدانية لمراكز الرعاية الاجتماعية للأشخاص؛
- 25 حملة طبية.

١٧. تفعيل برنامج تأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية المستقبلية للأشخاص المسنين

يتم العمل على تقوية وتنمية التكفل بالأشخاص المسنين من خلال تفعيل برنامج تأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية المستقبلية لهؤلاء الأشخاص 2017-2021، والذي يركز على الستة محاور الآتية:

أ. محور التأهيل المادي لمؤسسات الرعاية الاجتماعية للمسنين، من خلال توفير التجهيزات الأساسية والملحة التي فرضتها الزيادة في الطاقة الاستيعابية، أو تعويض الأجهزة المتلاشية؛

ب. محور تأهيل الموارد البشرية العاملة بالمؤسسات، من خلال إنجاز 32 دورة تكوينية لفائدة مسؤولي الجمعيات المسيرة للمؤسسات والمديرين والعاملين الاجتماعيين في مجالات التخطيط والبرمجة، وتدريب المشاريع المندمجة في المجال الاجتماعي، والمشروع المؤسسي والتواصل الداخلي والخارجي. كما تم تكوين الأطباء والممرضين العاملين والمتعاملين مع هذه المؤسسات في مجال طب الشيخوخة؛

ت. محور معايرة خدمات مؤسسات الرعاية الاجتماعية للمسنين، من خلال إعداد مشروع المؤسسة في إطار تجربة نموذجية لخمس مراكز بكل من الرباط ووجدة وتطوان والدار البيضاء وسلا، ومواكبة هذه المراكز لتفعيل مشاريعها. وتتم حاليا مواكبة خمس مراكز أخرى لإعداد مشروع المؤسسة الخاص بها؛

ث. محور مواكبة المراكز المحدثة، من خلال دعم إحداث المراكز المحدثة، حيث تم حصر لائحة 10 مراكز لتوفير التجهيزات الضرورية؛

ج. محور مواكبة المراكز غير المرخصة للحصول على الترخيص؛

ح. محور تنويع الخدمات لفائدة المسنين.

٧. تنزيل القانون 65.15 المتعلق بشروط فتح مؤسسات الرعاية الاجتماعية

تواصل الحكومة تنزيل مضامين القانون 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية من خلال إعداد النصوص التنظيمية التي يبلغ عددها 21 نصا، والتي تمت إحالة بعضها على الأمانة العامة للحكومة شهر يوليوز 2019. في حين ستنتم إحالة النصوص التنظيمية المتبقية خلال الأيام القليلة المقبلة، ومن ضمنها النص التنظيمي المتعلق بالتكفل عن بعد وتقديم الخدمات بعوض.

٧. الدعم المالي والمؤسسي والنهوض بمبادرات جمعيات المجتمع المدني

في إطار السعي المتواصل لتعزيز دور جمعيات المجتمع المدني في تطوير الخدمات المقدمة للمسنين، تم التوقيع على 15 اتفاقية شراكة مع الجمعيات المشرفة على مؤسسات الرعاية الاجتماعية المستقبلية للأشخاص المسنين بكلفة تناهز 2.2 مليون درهم، موازاة مع المجهود المالي والتأطيري الكبير الذي قام به التعاون الوطني، حيث بلغت الميزانية المرصودة لهذه المؤسسات حوالي 14.3 مليون درهم برسم سنة 2014، موزعة ما بين منح التسيير التي همت 47 مؤسسة بمبلغ قدره حوالي 12 مليون درهم، ومنح التجهيز التي خصت 18 مؤسسة بمبلغ 2.4 مليون درهم.

٧.٧. تطوير المعرفة من خلال المرصد الوطني للأشخاص المسنين

يندرج المرصد الوطني للأشخاص المسنين في إطار آليات الرصد واليقظة كاختيار استراتيجي لمعرفة واقع المسنين بالمغرب وآفاقهم المستقبلية، حيث يتولى تجميع المعطيات الكمية والكيفية حول الأشخاص المسنين، وتحديد مؤشرات دورية لتتبع ومناقشة وتحليل واقع وآفاق مجال رعاية الأشخاص المسنين، وتوسيع مجالات التشاور والشراكة مع كافة المتدخلين، من قطاعات حكومية ومجتمع مدني وجماعات محلية وفاعلين اجتماعيين وسياسيين واقتصاديين ومنظمات دولية.

وقد أعد هذا المرصد أول تقرير سنوي له برسم سنة 2018، والذي تم تقديم خلاصاته في لقاء إخباري يوم 15 أكتوبر 2019 بحضور ممثلين عن القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية والجامعات ومراكز البحث والدراسات وخبراء في المجال، وجمعيات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام الوطنية. ويتضمن بيانات شاملة حول وضعية الأشخاص المسنين بالمغرب، الديمغرافية والصحية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى أهم التحديات المرتبطة بهذا المجال.

ثانيا- السياسة الحكومية المرتبطة بالأشخاص في وضعية إعاقة

حظيت قضية الإعاقة باهتمام بالغ في دستور 2011، حيث نص في تصديره على حظر ومكافحة كل أشكال التمييز، لا سيما بسبب الإعاقة، وشكل الفصل 34 الضمانة الأساسية لتمكين الأشخاص في وضعية إعاقة من حقوقهم الشاملة، حيث ألزم السلطات العمومية بوضع وتفعيل سياسات موجهة إلى الأشخاص في وضعية إعاقة، ودعا إلى تأهيل الأشخاص

الذين يعانون من إعاقة جسدية أو حسية أو حركية أو عقلية وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والمدنية وتيسير تمتعهم بالحقوق والحريات المعترف بها للجميع.

وقد عبرت بلادنا دوما عن التزامها بصيانة وتعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة من خلال مصادقتها على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري الملحق بها في 08 ماي 2009.

كما تم إيلاء اهتمام خاص لتعزيز التدابير المتعلقة بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة في مسار تحيين خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، حيث انتقلت التدابير المتعلقة بقضايا الإعاقة من 15 تدبيرا في النسخة الأولى للخطة إلى 33 تدبيرا مباشرا متعلقة بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، إلى جانب عدد من التدابير العامة التي تشمل مختلف حقوقهم.

وقد أظهرت نتائج البحث الوطني الثاني حول الإعاقة بالمغرب سنة 2014 أن نسبة الإعاقة تصل 6.8 % أي حوالي 2.3 مليون شخص في وضعية إعاقة. غير أن هذا البحث أظهر مؤشرات أخرى ذات دلالات كبيرة، منها أن أسرة واحدة من بين أربع أسر في المغرب معنية بالإعاقة. كما تبين أن 33,7 % من الأشخاص في وضعية إعاقة، هم من الفئة العمرية من 60 سنة فما فوق. وكما لا يخفى عليكم، فإن الإعاقة ليست مشكلة الفرد فقط، بل هي مشكلة أسرية بالأساس لأن وجود شخص في وضعية إعاقة بأسرة ما، سواء عند ميلاده أو باكتسابه لهذه الإعاقة خلال حياته، فإن الأسرة بمكوناتها ونظامها وتفاعلاتها وقيمها وعلاقاتها تتأثر وقد تنعكس عليها سلبيا إما من الناحية الاقتصادية أو النفسية أو الاجتماعية.

وفي إطار اهتمامها المستمر بالنهوض بالأشخاص في وضعية إعاقة، تواصل الحكومة تنزيل جملة من التدابير لفائدة هذه الشريحة من المجتمع، كما يلي:

1. السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة

عملت الحكومة على اعتماد السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 2015-2025، التي أعدت وفق منهجية تشاركية مع مختلف الفاعلين، وتتضمن رافعات استراتيجية وعرضانية تهتم كل المجالات ذات التدخل الأفقي لمختلف القطاعات الحكومية، ورافعات موضوعاتية تهتم مجالات مرتبطة باختصاصات قطاعية، إضافة إلى رافعات للحكامة تهتم التدابير والآليات لتتبع تنفيذ وتقويم السياسة العمومية.

وتواصل الحكومة تنزيل هذه السياسة العمومية المندمجة، من خلال مخطط العمل الوطني 2017-2021، الذي ساهم في إعداده 24 قطاعا حكوميا، ويتضمن ست (6) محاور للتدخل و24 ورشا و150 مشروعا و419 تدبيرا، مع مؤشرات لقياس الإنجاز والأثر والقطاع المسؤول عن التنزيل والبرمجة الزمنية، بما يترجم كافة الالتزامات المعلنة في البرنامج الحكومي. وفي إطار تتبع تنفيذ السياسة العمومية ومخطط عملها الوطني، تم إحداث اللجنة الوزارية لتتبع تنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، التي أترأس أشغالها، والتي صادقت بتاريخ 17 يوليوز 2017 على مخطط العمل الوطني 2017-2021.

بعد حوالي سنتين من الفترة الزمنية لهذه السياسة هل من إنجازات وهل من نتائج ؟

II. تنزيل القانون الإطار المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها

يتضمن القانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، الذي يشكل تأطيرا عاما لتدخل الدولة في هذا المجال ويُلزم بذلك مختلف الفاعلين، مقتضيات تحفظ تمتع هذه الفئة بمختلف الحقوق الأساسية، سواء في مجال الصحة أو التعليم أو التشغيل أو المشاركة الاجتماعية.

وتباشر العديد من القطاعات الحكومية العمل على تنزيل باقي المقتضيات، سواء من خلال البرامج القطاعية أو من خلال إعداد مشاريع النصوص التنظيمية المرتبطة بالخصوص بمجال التربية والتعليم ومجال الصحة ومجال الشغل.

III. إرساء نظام للدعم الاجتماعي

تلزم المادة 6 من القانون الإطار الدولة، بشراكة مع المؤسسات والجمعيات المهتمة بقضايا الأشخاص في وضعية إعاقة، بوضع نظام للدعم الاجتماعي والتشجيع والمساندة لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، بهدف تقديم مختلف أنواع الدعم والمساعدة الاجتماعية.

وفي إطار تفعيل مقتضيات هذا القانون الإطار، تعمل الحكومة حاليا على إعداد دراسة لوضع نظام للدعم الاجتماعي والتشجيع والمساندة لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة وأسرهم وتحديد مختلف مكونات الدعم والمستفيدين وشروط ومسطرة الاستفادة والفاعلين الأساسيين المعنيين بتدبير هذا النظام وإبراز نمط الحكامة المعتمد في تدبير الدعم ومصادر

التمويل، في أفق إعداد النص التشريعي الخاص بهذا النظام. كما تعمل على إعداد النص التطبيقي الخاص بوضع شروط ومسطرة الاستفادة من بطاقة خاصة للأشخاص في وضعية إعاقة كما هو منصوص عليه بالمادة 23 من القانون الإطار.

IV. تعزيز برامج التكفل الاجتماعي والخدمات الموجهة لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة

1. البرامج المدرجة في صندوق دعم التماسك الاجتماعي

تواصل الحكومة تنزيل برامج صندوق دعم التماسك الاجتماعي المتعلقة بالنهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة، كآلية جديدة لدعم تيسير الاندماج الاجتماعي والاقتصادي لهذه الفئة، سواء من خلال توفير اقتناء الأجهزة الخاصة والمساعدات التقنية الأخرى، أو تحسين ظروف تلمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، أو تشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل، أو المساهمة في وضع وتيسير مراكز الاستقبال.

وقد بلغ دعم صندوق دعم التماسك الاجتماعي لهذه الفئة ما يفوق 508 مليون درهما خلال 2015-2018، والتي تتوزع على المجالات الأربعة الآتية:

■ **مجال اقتناء الأجهزة الخاصة والمعينات التقنية،** حيث تم اقتناء معينات تقنية وأجهزة تعويضية وبديلة بمبلغ 26 مليون درهما، استفاد منها 30.647 شخص في وضعية إعاقة، شكلت الإناث نسبة 40 % منهم؛

■ **مجال تحسين ظروف تلمدرس الأطفال في وضعية إعاقة،** حيث تم تخصيص ميزانية تقدر ب 345 مليون درهما لفائدة 11.344 تلميذة وتلميذا ما بين سنتي 2015 و2018، شكلت الإناث نسبة 35 % منهم، لدعم برنامج الخدمات التربوية والتأهيلية والتكوينية والعلاجات الوظيفية داخل المؤسسات المتخصصة، وبرنامج خدمات دعم الإدماج المدرسي داخل المؤسسات التعليمية العمومية، وبرنامج خدمات الدعم التربوي والتأهيلي داخل المؤسسة، بمتوسط كلفة دعم تبلغ 1095 درهما في الشهر لكل مستفيد(ة).

وبخصوص سنة 2019، فقد بلغ عدد المستفيدين 15.461 تلميذة وتلميذا في وضعية إعاقة، مع توفير خدمات جديدة تتعلق بتأمين النقل، والعلاج الوظيفي المهني إلى جانب الخدمات المدعمة في السنوات الماضية، واستفادة الأطفال في وضعية إعاقة المهيمن المتكفل بهم بمؤسسات الرعاية الاجتماعية من خدمة الإطعام؛

■ مجال تشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، حيث تم تمويل 1207 مشروعاً مدراً للدخل في الفترة ما بين 2015 و2019، بغلاف مالي بلغ 43 مليون درهما، وشكلت النساء نسبة 32 % من مجموع المستفيدين. وقد استفاد الأشخاص في وضعية إعاقة ذهنية من 79 مشروعاً مدراً للدخل، بنسبة 13 % من مجموع المستفيدين؛

■ مجال إحداث أو تهيئة أو تجهيز مراكز مساعدة وتوجيه الأشخاص في وضعية إعاقة:

تعتبر مراكز توجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة بنيات مرجعية لتوجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة على المستوى الجهوي، وهي بمثابة شبك وحيد مختص في مجال الإعاقة يلجأ إليه الأشخاص في وضعية إعاقة وكل الفاعلين في هذا المجال.

وتتولى هذه المراكز، التي تعتمد القرب وخدمة جميع الأشخاص في وضعية إعاقة وأسرهم مجاناً، مهام الاستقبال والتوجيه والمواكبة في عمليات التأهيل، عبر تسهيل ولوجهم إلى خدمات التربية والتعليم أو التكوين المهني أو توجيههم نحو الأجهزة القائمة، وتقديم الخبرة التقنية في مختلف المجالات المرتبطة بالإعاقة. كما تضطلع بتفعيل خدمات صندوق دعم التماسك الاجتماعي، بهدف تيسير اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي.

وقد تم سنة 2016 إطلاق ورش إحداث وتجهيز هذه المراكز، التي تم إحداث 77 منها ما بين سنتي 2016 و2018 بكافة التراب الوطني.

2. تجويد خدمات التكفل الاجتماعي

في إطار تنزيل القانون 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، تم إعداد النصوص التطبيقية، لا سيما دفاتر التحملات العامة والخاصة، التي ستمكن من تجويد خدمات مؤسسات الرعاية الاجتماعية وتقنينها. كما تم إطلاق برنامج لتكوين مدراء مراكز استقبال الأشخاص في وضعية إعاقة في إطار "مشروع المؤسسة"، بالإضافة إلى برنامج التأهيل المادي لهذه المؤسسات.

وسيتم العمل، ابتداء من 2020، على بناء مراكز جديدة لاستقبال الأشخاص في وضعية إعاقة وفق مقاربة إدماجية وحقوقية، تجعل منها فضاءات منفتحة تعمل على توفير الخدمات الداعمة والتكميلية للأشخاص في وضعية إعاقة المتدربين في الوسط النظامي أو في المراكز الخاصة وأقسام الدمج، من مواكبة نفسية وتربية خاصة وخدمات طبية وشبه طبية.

3. دعم تربية وتعليم الأشخاص في وضعية إعاقة

تعمل الحكومة، في إطار اختصاصاتها المتعلقة بتنسيق السياسات العمومية في مجال النهوض بحقوق هذه الفئة، على تنزيل مجموعة من البرامج الداعمة أو التكميلية المتعلقة بتربية وتعليم وتكوين الأشخاص في وضعية إعاقة، حيث يستفيد الأشخاص في وضعية إعاقة من خدمات الدعم المدرجة في إطار صندوق دعم التماسك الاجتماعي، والتي تسهر على تأطيره المسطري وتتبع أجراءاته مؤسسة التعاون الوطني على مستوى شبابيك عمومية أحدثت بمختلف مندوبيات هذه المؤسسة وهي مراكز للتوجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة.

وتستفيد من هذا الدعم الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة، التي تتوفر على مراكز التربية الخاصة أو تقوم بتقديم خدماتها في أقسام الدمج المدرسي (قاعة الموارد للتأهيل والدعم حسب التسمية الجديدة لقطاع التربية الوطنية) بالوسط التعليمي النظامي، حيث يتم دعم توفير الخدمات التربوية والتأهيلية والتكوينية والعلاجية الوظيفية للأطفال ذوي الإعاقة الذين هم في وضعية هشاشة.

وقد بلغ عدد الجمعيات المستفيدة من دعم التمدريس 327 جمعية برسم 2019. وبلغ عدد المستفيدين من خدمات هذه الجمعيات ما مجموعه 11344 شخصا في وضعية إعاقة برسم سنة 2018، ليرتفع سنة 2019 إلى 15461، بارتفاع يقارب 12%، وبمبلغ دعم وصل إلى 137 مليون درهم.

ولتيسير ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى خدمات التربية والتعليم، فقد تم اتخاذ جملة من التدابير لفائدتهم كما يلي:

■ تجاوز عدد أقسام الدمج المدرسي حاليا 700 قسم مقابل حوالي 550 قسما سنة 2015، وتم تأهيل وتكييف فضاءات وتجهيزات عدد من المؤسسات التعليمية لتمكينها من استقبال هؤلاء التلاميذ في ظروف مناسبة، مع توفير الخدمات الاجتماعية والصحية الملائمة؛

■ تيسير تكييف الامتحانات الإشهادية لفائدة التلاميذ في وضعية إعاقة حسب نوعية كل إعاقة، من قبيل إضافة حصة زمنية تعادل ثلث الغلاف الزمني المخصص لكل مادة من مواد الامتحان، أو المرافقة لقراءة الأسئلة أو ترجمتها إلى لغة الإشارة أو كتابة الأجوبة، أو استعمال وسائل خاصة (الحاسوب، برايل...)، أو تكييف الأسئلة لفائدة التلاميذ في

وضعية إعاقة ذهنية، أو توفير الولوجيات...، وللإشارة، فقد بدأ تنزيل تدابير تكييف الامتحانات الإشهادية سنة 2013، وتم تعميمها سنة 2018.

■ عقد شراكة مع الشبكة الجامعية المغربية للتعليم الدامج، بهدف تيسير تعليم الأشخاص في وضعية إعاقة في مؤسسات التعليم الجامعي، من خلال تحسين الترتيبات التيسيرية، والقيام بورشات تكوينية لفائدة هيئة التدريس والأطر المكلفة بالشؤون الطلابية من تكوينات متخصصة في مجال استقبال وتوجيه هذه الفئة من الطلبة؛

■ توفير السكن لفائدة الطلبة في وضعية إعاقة، وإعطائهم الأولوية في الاستفادة من المنح الدراسية؛

■ إطلاق برنامج وطني لتطوير ومعية الخدمات الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة، من خلال تأهيل وتجهيز مؤسسات الرعاية الاجتماعية، ومنها مراكز التربية الخاصة، لتجويد خدماتها وتحسين ظروف استقبال هذه الفئة بها، بما يتماشى مع معايير الجودة التي ينص عليها القانون 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية.

وتجدر الإشارة إلى التطور المسجل في نسبة تدرس الأطفال في وضعية إعاقة البالغين ما بين 4 و15 سنة، حيث انتقلت من 32,4 % (ما يمثل 74730 طفلا) وفق نتائج البحث الوطني الأول 2004، إلى 55 % بالنسبة لجميع درجات حدة الإعاقة (ما يمثل 85.000 طفل(ة)) وفق نتائج البحث الوطني الثاني 2014.

4. الاهتمام بصحة الأشخاص في وضعية إعاقة

تحرص الحكومة، على تنزيل المخطط الوطني للصحة والإعاقة للمرحلة 2015-2021، لضمان ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى خدمات صحية جيدة في مجال الوقاية والتكفل وإعادة التأهيل، والذي يشتمل على 20 تدبيرا و73 إجراء، على ستة محاور، وهي:

- تعزيز البرامج الصحية الوقائية والكشف المبكر للأمراض المؤدية للإعاقة؛

- تحسين خدمات التكفل باحتياجات الأشخاص في وضعية إعاقة؛

- تعزيز التكوين الأساسي والمستمر في مجال الإعاقة؛

- تعزيز الإطار القانوني والتشاركي؛

- التعبئة الاجتماعية ومحاربة الوصم والتمييز السلبي؛

- تعزيز المتابعة والتقييم والبحث العلمي.

وتتلخص أهم المنجزات برسم هذا المخطط فيما يلي:

- تكثيف برامج الصحة الوقائية والكشف المبكر للأمراض المؤدية للإعاقة؛
- تعزيز البنية التحتية المتعلقة بالترويض الطبي وتركيب الأطراف الاصطناعية؛
- تعزيز الموارد البشرية المختصة في مجال التأهيل وتعزيز القدرات، من خلال الرفع المستمر من عدد الأطر الطبية والتقنية في مجال التكفل بالأشخاص في وضعية إعاقة؛
- إعداد دلائل الممارسات الجيدة للرعاية المنزلية والاستشارة للمهنيين الصحيين والجمعيات وفي مجال تكوين المهنيين الصحيين حول الوقاية من الإعاقة؛
- تنظيم الحملات الجهوية للكشف المبكر والتكفل بالعجز في الوظائف السمعية والبصرية المؤدي للإعاقة السمعية والبصرية لفائدة الأشخاص المستفيدين من نظام "راميد"، حيث استفاد، خلال سنة 2017، 900 فردا في وضعية إعاقة حركية من المقومات أو إحدى الأطراف الاصطناعية التي تم تركيبها بمراكز التأهيل.

5. دعم تشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة

تفعيلا لحق الأشخاص في وضعية إعاقة في الولوج للوظيفة العمومية، تم تنظيم أول مباراة موحدة خاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة في 23 دجنبر 2018 لتوظيف 50 متصرفا من الدرجة الثالثة، شارك فيها 942 مترشحا، 30 % منهم إناث، وتم توفير الترتيبات التيسيرية التي ينص عليها القانون، عبر تعبئة 446 مرافقا للمترشحين، منهم 408 مكفوفاً.

كما ستنطلق المباريات الموحدة الثانية للتباري على 200 منصب برسم سنة 2019، بتنظيم مباراة أولى يوم الأحد 15 دجنبر 2019، فيما ستحدد لاحقا مواعيد مباريات موحدة أخرى، ويتعلق الأمر بتوظيف 120 متصرفا من الدرجة الثالثة و40 متصرفا من الدرجة الثانية، و40 تقنيا من الدرجة الثالثة موزعين على عدد من القطاعات الحكومية.

إلى جانب هذه المباريات الموحدة ومناصبها المخصصة الإضافية، تعمل القطاعات الحكومية على التقيد بالمقتضى القانوني القاضي تفعيل حصة 7 % من مناصب الشغل المقررة في قوانين المالية لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة.

وبخصوص التشغيل الذاتي للأشخاص في وضعية إعاقة، فقد مكنت تجربة الدعم في إطار صندوق التماسك الاجتماعي من تمويل أكثر من 1000 مقاول ذاتي، وعرفت الحصيلة

الأولية لهذا النموذج الجديد إقبالا كبيرا من لدن الأشخاص في وضعية إعاقة بكل أنواعها، وللإشارة فإن هذا البرنامج يتم تديره من قبل مؤسسة التعاون الوطني بمواكبة من الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.

6. مواصلة تفعيل برنامج تعزيز الولوجيات

تواصل الحكومة تنفيذ ورشها المهيكل الخاص بالولوجيات، كإحدى مداخل اندماج الأشخاص في وضعية إعاقة في المجتمع ومشاركتهم في الحياة العامة، وذلك وفق محورين أساسيين: مراعاة الولوجيات في جميع التصاميم الجديدة (السكن، ترصيف الطرقات، النقل، المؤسسات العمومية...)، والتنفيذ التدريجي لإرساء الولوجيات في البيئة القائمة والقديمة.

وبالموازاة مع ذلك، تواصل الحكومة تنزيل البرنامج الوطني "مدن ولّوجة" لتيسير ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة لجميع الخدمات والمتطلبات اليومية، وجعل كل فضاءات المدن سهلة الولوج لتمكينهم من ممارسة حقوقهم دون صعوبات. وتنخرط في هذا البرنامج 13 جماعة ترابية. ويتم التنسيق حاليا مع 9 مدن جديدة للانخراط في البرنامج برسم سنة 2020.

كما تم مؤخرا تعميم منشور لرئيس الحكومة يتعلق بتحسين ظروف استقبال وتوجيه الأشخاص في وضعية إعاقة بالمرافق العمومية، الذي يحث إدارات الدولة والهيئات التابعة لها على اتخاذ التدابير اللازمة للتأهيل المادي للبنيات والمقرات المفتوحة للعموم وتحسين الاستقبال والإرشاد والتوجيه وشروط تقديم خدمات المرفق العمومي لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة.

7. البرنامج الوطني لتأهيل مهني التكفل بالأشخاص ذوي إعاقة التوحد "رفيق"

تم إطلاق البرنامج الوطني لتأهيل مهني التكفل بالأشخاص ذوي إعاقة التوحد، في 15 فبراير 2019، بهدف المساهمة في الارتقاء بجودة خدمات التكفل بالأشخاص ذوي إعاقة التوحد، من خلال توفير خبرات وطنية ذات كفاء عالية في مجال التكفل بالأشخاص ذوي إعاقة التوحد ووضعها رهن إشارة القطب الاجتماعي ومراكز التكوين والجامعات وتأهيل أطر المؤسسات التربوية والصحية والاجتماعية العاملة في مجال إعاقة التوحد، وتمكين أفراد الأسر المعنية بالطرق والأساليب الملائمة في المجال.

ويستهدف هذا البرنامج تكوين 180 إطارا موزعين على ثلاثة أفواج، بمعدل 60 إطارا سنويا، تشمل أطرا تربوية تابعة لقطاع التربية الوطنية، وأطرا صحية تابعة لقطاع الصحة،

وأطرا للعمل الاجتماعي تابعة للقطب الاجتماعي، إلى جانب تأهيل 3600 مستفيد(ة) من الأسر والمهنيين، بمعدل 1200 مستفيد سنويا.

8. دعم المشاركة في الأنشطة الثقافية والترفيهية والرياضية

في إطار تطبيق مقتضيات القانون الإطار المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، وتدابير السياسة العمومية المندمجة في مجال تيسير مشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة في الحياة الثقافية والفنية والرياضية والترفيهية، تم اتخاذ التدابير التالية:

- إعفاء الأشخاص في وضعية إعاقة من أداء رسوم الزيارة للمعالم والمواقع التاريخية والمتاحف التابعة لوزارة الثقافة والاتصال؛
- إعفاء الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة من أداء مقابل مالي لاستغلال قاعات وأروقة وأماكن العرض؛
- إعفاء ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى معاهد التكوين الفني من رسوم التسجيل، وذلك لدعم وتشجيع المواهب الإبداعية.

كما عرف مجال النهوض بالممارسة الرياضية للأشخاص في وضعية إعاقة دعما خاصا، من خلال اتفاقيتي شراكة مع الجامعة الملكية المغربية لرياضة الأشخاص المعاقين والأولمبياد الخاص المغربي على مدى سنتي 2018 و2019، تم بموجبهما برمجة جملة من الأنشطة الرياضية والتكوينية التي من شأنها الارتقاء برياضة الأشخاص في وضعية إعاقة. كما تم عقد شراكة مع تحالف الجمعيات العاملة في مجال إعاقة التوحد بالمغرب، ما بين سنتي 2019 و2021، لمواكبة الشباب ذوي التوحد وتيسير مشاركتهم الاجتماعية عبر أنشطة اجتماعية ورياضية وثقافية وفنية بمختلف أقاليم المملكة، وقد رصد لهذه الاتفاقية 3.5 مليون درهم.

7. إرساء نظام لتقييم الإعاقة

انسجاما مع التعريف الجديد للشخص في وضعية إعاقة المعتمد في القانون الإطار، يتم العمل حاليا على إعداد نظام جديد لتقييم الإعاقة، بهدف اعتماد النموذج الاجتماعي التفاعلي وترشيد العرض الاجتماعي للخدمات، والذي سيسمح بتحديد صفة الإعاقة، وسيتمكن من استصدار البطاقة الخاصة المنصوص عليها في القانون الإطار. ويستلزم إرساء هذا النظام مجموعة من المكونات:

1. المكونات التقنية، من خلال إعداد مجموعة من المعايير وأدوات التقييم حسب المجالات (طبي، ونفسي، واجتماعي ...) لإنتاج آليات تقييم جديدة وترجمة مقتضيات التصنيف الدولي لتأدية الوظائف والإعاقة والصحة؛

2. المكونات القانونية والتنظيمية، من خلال إعداد نص تنظيمي لتقييم الإعاقة الذي يعتمد على التصنيف الدولي لتأدية الوظائف والإعاقة والصحة، كما تنص على ذلك المادة 23 من القانون الإطار، والذي يتضمن تحديد شروط ومسطرة الحصول على البطاقة الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة والجهة المؤهلة لتسليمها؛

3. المكونات المؤسسية المرتبطة بالحكامة، من خلال تحديد الأجهزة المسؤولة عن تقييم الإعاقة بالمغرب، ومواردها البشرية، وأدوارها، ووظائفها، وهياكلها التنظيمية بالإضافة للميزانيات التي سيتم رصدها؛

4. المكونات المرتبطة بتعبئة الموارد المادية والبشرية، والتي ستمكن مختلف المتدخلين من الاستئناس بخصوصيات وكيفية استعمال التصنيف الدولي لتأدية الوظائف والإعاقة والصحة، وبالمعايير وأدوات التقييم المنجزة وتعبئة الموارد البشرية اللازمة وتكوينها مع وضع نظام معلوماتي؛

5. المكون المرتبط بالتواصل، من خلال إخبار الأشخاص في وضعية إعاقة وأسرهم وجمعياتهم عن الإجراءات الجديدة لتقييم الإعاقة وكيفية الحصول على البطاقة.

VI. تعزيز المعرفة من خلال المركز الوطني للرصد والدراسات والتوثيق في مجال الإعاقة

يتولى المركز الوطني للرصد والدراسات والتوثيق في مجال الإعاقة، الذي يضم في عضويته القطاعات الحكومية والجمعيات العاملة في مجال الإعاقة والخبراء، رصد مجال الإعاقة في مختلف أبعاده وتمظهراته وتوفير فضاء للتفكير والتشاور وتبادل المعلومة بين كل الفاعلين في المجال. كما يضطلع بمهام عديدة، من أهمها جمع وإنتاج المعطيات والإحصائيات والبيانات الكمية والنوعية، وإعداد تقارير دورية ذات الصلة بمجال الإعاقة، والقيام بأعمال الاستشارة وإبداء الرأي، والمساهمة في تنشيط وتأطير اللقاءات والدورات التكوينية التي لها ارتباط بالمجال.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

ختاما، لا بد من التأكيد على أن الأوراش التي يتم تنفيذها حاليا، والتي بدأت تعطي نتائج إيجابية، لا شك أن أثرها سيتعزز تدريجيا في السنوات المقبلة على فئات الأشخاص المسنين والأشخاص في وضعية إعاقة، وهو ما تتطلع إليه الحكومة من خلال ورش الإصلاح الشامل لمنظومة الحماية الاجتماعية، الذي ينصب العمل حاليا على تنزيله تنفيذا للتعليمات الملكية السامية.

والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.